بفضل خفض الأوبك لحصص الإنتاج

«الوطني»: النفط يشهد أفضل أداء ربع سنوي منذ أكثر من عشر سنوات

■ الشهر الماضي يشهد تراجع عائدات السندات العالمية على خلفية مزيج من البيانات الاقتصادية الضعيفة

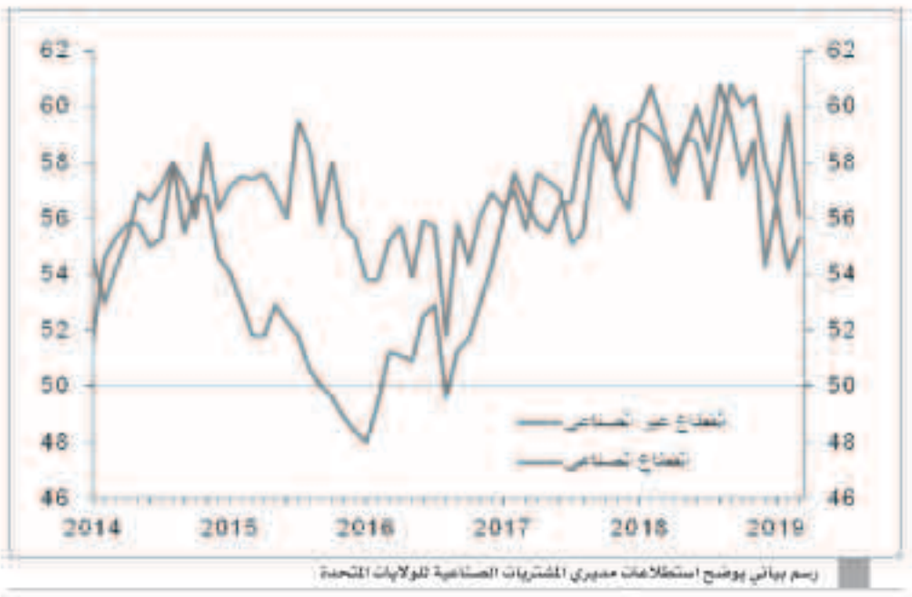

رسم بياني يوضح استطلاعات مديري المشتريات الصناعية للولايات المتحدة

رسم بياني يوضح تباين مؤشر سعر نفط برنت الخام

■ خفض توقعات نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 2.2 % في الربع الرابع من 2018

■ أسواق العقود الآجلة تتوقع إقدام الاحتياطي الفيدرالي على خفض أسعار الفائدة مرة واحدة على الأقل هذا العام

■ التباطؤ الاقتصادي يبدو أكثر وضوحًا في منطقة اليورو في ظل انكماش مؤشرات التصنيع الألمانية

■ البنك المركزي الأوروبي يخفض توقعات النمو الاقتصادي والتضخم لهذا العام

أوضح تقرير اقتصادي متخصص للبنك الوطني أن عائدات السندات العالمية شهدت تراجعاً حاداً خلال الشهر الماضي بسبب مزيج من البيانات الاقتصادية الضعيفة، لا سيما في منطقة اليورو، مع تزايد الثقة في إقدام البنوك المركزية على إتباع سياسات نقدية أقل تشدداً لتوفير عوامل دعم جديدة، وساهمت التوقعات الخاصة بتغيير مسار السياسات النقدية في تعزيز أسواق الأسهم حيث سجل مؤشر ستاندرد آند بورز للأسهم الأمريكية أفضل أداء ربع سنوي له منذ حوالي عقد من الزمن مضيفاً 13% إلى قيمته، وإن كان ارتفاعاً جزئياً مقارنة بعمليات البيع المكثفة التي شهدها في ديسمبر الماضي. وفي خضم تلك الأجواء الاقتصادية التشاؤمية، برزت أنباء إيجابية حول النزاع التجاري الأمريكي – الصيني، حيث أعلن الطرفان عن اقترابهما من التوصل لاتفاق في وقت لاحق من هذا الشهر. من جهة أخرى، واصلت أسعار النفط ارتفاعها وأغلقت عند مستوى 70 دولارًا للبرميل في ظل الجهود التي تقودها السعودية لتقليص العرض وخفض إنتاج بعض الدول الرئيسية المنتجة للنفط.

تراجع حاد في عائدات السندات الأميركية

تم خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في الربع الرابع من العام 2018 إلى 2.2% على أساس سنوي في المراجعة الأخيرة مقابل التقديرات السابقة البالغة 2.6%، نتيجة لضعف نمو كل من الانفاق الاستهلاكي وإن كان ما زال في مستويات مقبولة (2.5%) والإنفاق الاستثماري (3.7%) وتراجع الإنفاق الحكومي. هذا ولم تتغير معدلات النمو للعام 2018 بصفة عامة واستقرت عند مستوى 2.9%، فيما يعد أدنى من مستوى 3% المستهدف من قبل الرئيس ترامب، ومع تلاشي آثار الحوافز المالية التي تم تطبيقها العام الماضي والمرحلة المتأخرة من الدورة الاقتصادية، واحتمال بلوغ ذروة سوق العمل، والتوترات التجارية وبقايا تأثير السياسة النقدية المتشددة المطبقة من قبل الاحتياطي الفيدرالي سابقاً، تشير التوقعات إلى استمرار تراجع النمو هذا العام. وعلى الرغم من وضوح الجوانب السلبية للمخاطر إلا أن البيانات الصادرة خلال الشهر الماضي تشير إلى أن مخاوف حدوث تباطؤ حاد على المدى القريب قد تكون مبالغ فيها. وتشير التوقعات الحالية Nowcast، للاحتياطي الفيدرالي في اتلانتا إلى تسجيل نمو بنسبة 2.1% في الربع الأول من العام 2019، فيما يعد أعلى بكثير من 0.5%- الذي تمت الإشارة إليه قبل أقل من شهر.

فعلى سبيل المثال، عاود مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات (ISM) ارتفاعه فوق مستوى 55 نقطة في مارس ويبدو أنه تمكن من وقف حالة الانحدار الشديد التي شاهدها خلال النصف الثاني من العام الماضي. كما ارتفع مؤشر الخدمات إلى 59.7 نقطة في فبراير بفضل التزايد القوي للطلبيات. وبعيدا عن الأنشطة الصناعية، أعطى قطاع المستهلك إشارات متفاوتة. فمن جهة، تباطأ نمو الوظائف إلى أدنى مستوى في 17 شهرًا عند 20 ألف وظيفة في فبراير، إلا أن معدل البطالة استمر في التراجع وصولاً إلى 3.8% في حين تسارع معدل نمو الأجور إلى 3.4% على أساس سنوي. كما انتعشت ثقة المستهلك أيضا بعد تراجعها في يناير بسبب الإغلاق الحكومي. وعلى الرغم من ذلك، انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة 0.2% على أساس شهري في فبراير بعد موسم عطلات سيء للغاية، في حين تشير الزيادة المخيبة للآمال بنسبة 0.1% على أساس شهري في مقياس الإنفاق الاستهلاكي الأوسع نطاقاً في يناير إلى مساهمة ضعيفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في بداية الربع الأخير.

وانعكس أثر المخاوف المتعلقة بالتوقعات الاقتصادية بوضوح على سوق السندات حيث انخفض عائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات من 2.76% في بداية مارس إلى أقل من 2.4% قرب نهاية الشهر، فيما يعد أدنى مستوياته منذ أكثر من عام. ويشير ذلك الوضع إلى ما يسمى «انعكاس» منحنى العائد – حيث تتفوق عائدات بعض السندات قصيرة الأجل على نظيرتها طويلة الأجل – والتي تعد بمثابة تحذير لاحتمال حدوث ركود وشيك. وفي حين تعد تلك الفجوة في العائدات من المعايير التقنية القابلة للتفسير، إلا أنها تدعم التوقعات المؤيدة لتراجع النمو الاقتصادي والخطوة الأخيرة التي أقدم عليها الاحتياطي الفيدرالي من خلال «إيقاف» رفع أسعار الفائدة واحتمال خفضها في وقت لاحق من هذا العام (وهي الخطوة التي ترجحها أسواق العقود الآجلة الآن وترى أن احتمال حدوثها أقرب من عدم حدوثها). وقد ناقش كلاً من المستشار الاقتصادي الرئيسي للرئيس ترامب ومرشحه لمجلس الاحتياطي الفيدرالي مؤخرًا حجتهما لخفض أسعار الفائدة بواقع 50 نقطة أساس، في إشارة إلى استمرار ضغوط البيت الأبيض على الاحتياطي الفيدرالي لدعم الاقتصاد. وقد تعزز هذا الوضع أيضا بسبب انخفاض معدل التضخم الذي تراجع إلى 1.5%على أساس سنوي في فبراير وفقًا لمؤشر أسعار المستهلك.

أوروبا تواجه ضعف النمو الاقتصادي

يدعو ظهور المزيد من الإشارات الدالة على تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو إلى القلق في ظل تباطؤ النمو العالمي والتوترات التجارية وعدم اليقين السياسي في المنطقة ووقف سياسات التحفيز النقدي من قبل البنك المركزي الأوروبي أواخر العام الماضي. حيث تراجع مؤشر مديري المشتريات المركب في منطقة اليورو إلى 51.3 نقطة في مارس ولكنه سجل في نفس الوقت نموا إيجابيا، إلا أن متوسط الربع الأول يعد أقل بكثير من الربع الرابع من العام 2018. ويعد تراجع مكون التصنيع والذي يعد من العناصر الرئيسية الدالة على الركود الاقتصادي، إلى مستواه الحالي البالغ 47.5 نقطة، ما يؤكد التعمق في منطقة الانكماش بعد وصوله إلى أدنى مستوياته منذ ستة أعوام، وذلك مع تأثر ألمانيا بصفة خاصة. إلا أنه في ذات الوقت، واصلت بيانات سوق العمل تحسنها في معظم الدول، حيث بلغ معدل البطالة (7.8%) ونمو الأجور (2.3%) ليصلا إلى أفضل مستوياتهما منذ عقد من الزمان. وعلى الرغم من أن سوق العمل عادة ما يتأخر في كثير من الأحيان للحاق ببقية التطورات الاقتصادية، إلا أن هناك أملاً في أن تلك الحالة من تشديد الأوضاع الاقتصادية ستؤدي إلى معدلات استهلاك أقوى للتخفيف وقع التباطؤ الاقتصادي الذي يقوده القطاع الصناعي على مستوى المنطقة.

وفي ذات الوقت، يواصل التضخم في منطقة اليورو تراجعه، حيث انخفض معدل التضخم العام إلى 1.4% على أساس سنوي في مارس مقابل 1.5% في فبراير، في حين انخفض معدل التضخم الأساسي إلى 0.8% فقط. وبعد كلاهما أقل بكثير من المستوى المستهدف من قبل البنك المركزي الأوروبي «أقل أو قريبا من 2%». وقام البنك في مارس بخفض كلا من توقعات النمو (1.1 % مقابل 1.7% في ديسمبر) والتضخم (1.2 % مقابل 1.6%) للعام 2019، ويتوقع الآن أن يظل التضخم دون المستوى المستهدف حتى العام 2021. كما اتخذ خطوة مماثلة للاحتياطي الفيدرالي، حيث أقدم فجأة على تغير مساره مؤخرًا ووضع نهاية لبرنامج التيسير الكمي لشراء الأصول في ديسمبر وأعاد مجددا برنامج تقديم قروض طويلة الأجل بفوائد وتكلفة أقل للبنوك من أجل تعزيز الائتمان، هذا بالإضافة إلى وعده بعدم رفع أسعار الفائدة حتى العام المقبل على الأقل – حوالي ستة أشهر أطول مما أعلن سابقا، إلا أنه مع احتمال قيام الاحتياطي الفيدرالي بخفض سعر الفائدة في وقت لاحق من هذا العام، يعد تأخير رفع أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي مستبعداً.

من جهة أخرى، صوت البرلمان البريطاني مرة أخرى على رفض اتفاق انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي الذي أعدته رئيسة الوزراء تيريزا ماي مما أجبرها على التقدم بطلب لتمديد موعد الانفصال المحدد بنهاية مارس، والمقرر الآن أن يتم في 22 مايو، وإن كان ما يزال مشروطا بإقرار البرلمان للاتفاق. وفي محاولة منها لكسر حالة الجمود، عرضت تيريزا ماي التعاون مع حزب العمال المعارض حول طبيعة العلاقة التجارية المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي (والتي سيتم التفاوض عليها بعد تمرير اتفاق الانفصال) أو في حالة عدم التمكن من ذلك، على أن يتم السماح للبرلمان ككل بتحديد طريقة الزامية للتوصل إلى حل وسط بما قد يمهد لانفصال سلس قد يتضمن على سبيل المثال البقاء ضمن الاتحاد الجمركي أو اجراء استفتاء مرة أخرى. وتتعرض رئيس الوزراء تيريزا ماي لضغوط هائلة من داخل حزبها للرحيل، الأمر الذي قد يؤدي إلى إجراء انتخابات عامة وتمهيد الطريق أمام حكومة بتوجهات أكثر معارضة للاتحاد الأوروبي أو تميل اتجاه حزب العمال اليساري وتحديد أهداف جديدة لانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. وقد تكون الضغوط الناجمة عن انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي قد بدأت بالفعل في التأثير على الاقتصاد البريطاني الذي تمكن من الاحتفاظ بمرونته حتى الآن، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات إلى مستوى 48.9 نقطة في مارس، فيما ارتفع مؤشر التصنيع إلى 55.1 نقطة وان كان بدعم من حالة عدم اليقين المحيطة بالمخزونات.

ضعف الاقتصادي الياباني

لا تزال التوترات التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين فضلاً عن ضعف النمو الاقتصادي العالمي تلقي بظلالها على كاهل القطاع الخارجي الياباني. فعلى الرغم من التحسن الطفيف الذي شهدته الصادرات اليابانية، إلا أنها واصلت تراجعها للشهر الثالث على التوالي في فبراير (1.2- % على أساس سنوي مقابل 8.4- % في يناير). كما تراجعت الواردات أيضا بنسبة 6.6% على أساس سنوي في فبراير مقابل 0.8% في يناير، الأمر الذي يعكس استمرار هشاشة الطلب المحلي. وأثار ضعف القطاعين الخارجي والداخلي في اليابان تكهنات بتطبيق المزيد من السياسات التحفيزية في المستقبل. إلا انه خلال أحدث اجتماعات لجنة السياسات النقدية لبنك اليابان الذي عُقد الشهر الماضي، أعلن البنك عن ثباته على موقفه اتجاه سياسته النقدية واستبعد إمكانية تطبيق المزيد من السياسات التحفيزية في المدى القريب.

تأثير التدابير التحفيزية الصينية

يبدو أن النشاط الاقتصادي في الصين قد عاد للنمو بعد أن وصل إلى أدنى مستوياته في بداية عام 2019. فوفقاً للبيانات الرسمية ومؤشر مديري المشتريات الصناعي من Caixin، عكست أنشطة الصناعات التحويلية تراجعها وارتفعت إلى أعلى مستوياتها في عدة أشهر وصولا إلى مستويات 50.5 نقطة و 50.8 نقطة على التوالي في مارس. ويعزى هذا التحسن بصفة رئيسية إلى مجموعة من التدابير السياسية الرامية إلى دعم القطاع الخاص. وفي ذات الوقت، شهد المؤشر الرسمي لمديري المشتريات لقطاع الخدمات أيضا ارتفاعًا من 54.3 نقطة في فبراير إلى 54.8 نقطة في مارس. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال نمو الصادرات بطيئًا في ظل ضعف مناخ الاقتصاد العالمي واستمرار الصراع التجاري مع الولايات المتحدة. وبالفعل، سجل نمو الصادرات تراجعاً حاداً بلغت نسبته 20.7% على إساس سنوي في فبراير (تزامنا مع عطلة رأس السنة القمرية الجديدة التي أثرت على البيانات). وقد يدفع هذا الوضع الحكومة إلى تنفيذ المزيد من الإجراءات التوسعية لمواجهة الضعف المستمر في القطاع الخارجي.

النفط يسجل أفضل أداء ربع سنوي

أغلق مزيج خام برنت، المعيار القياسي لمعاملات النفط العالمية، تداولات شهر مارس مسجلاً أفضل أداء ربع سنوي منذ العام 2009، حيث ارتفع بنسبة 27% ليصل إلى 68.4 دولار للبرميل. وياتي ارتفاع الأسعار على خلفية إشارات دالة على تشديد أوضاع السوق بقيادة السعودية التي تبدو عازمة على تقليص الإمدادات الزائدة في سوق النفط، حيث بلغ معدل الامتثال المستهدف من قبل الدول الاحدى عشر الأعضاء بمنظمة الأوبك 106% في فبراير، بانخفاض في الإنتاج بواقع 812 الف برميل يوميا ليصل إلى 25.9 مليون برميل يوميا مقارنة بالمستوى المرجعي لسبتمبر/أكتوبر الماضي. وفي ذات الوقت، تحسن معدل الامتثال من خارج الأوبك إلى 52% في فبراير مقابل 25% في يناير، وأكدت روسيا مجدداً على عزمها بلوغ معدل امتثال 100% في القريب العاجل.

كما تعززت جهود الأوبك نتيجة لتراجع إنتاج كلا من إيران وفنزويلا بسبب الاضطرابات السياسية وسوء الإدارة والعقوبات الأمريكية، هذا إلى جانب انخفاض الإمدادات من قبل كندا وليبيا. وحتى في الولايات المتحدة، كانت البيانات أقل تفاؤلاً في الآونة الأخيرة، ففي الوقت الذي يستمر فيه إنتاج الخام الأمريكي في الوصول إلى مستويات غير مسبوقة بلغت 12.1 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في 22 مارس، انخفض عدد منصات حفر النفط على مدى ستة أسابيع متتالية. وبالفعل، قامت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في بداية مارس بخفض توقعات إنتاج النفط بواقع 110 الف برميل يوميا إلى 12.3 مليون برميل يوميا في العام 2019 وبواقع 170 الف برميل يوميا إلى 13.03 مليون برميل يوميا في العام 2020، على التوالي. وأصبح استخراج كميات أقل من النفط الصخري يتخذ اتجاها أكثر حذرًا في ظل التركيز على عوائد المساهمين.

بهدف دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة

«دو» و«TiE Dubai» تعززان شراكتهما الإستراتيجية في الإمارات

أعلنت دو، التابعة لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، تعزيز شراكتهما الإستراتيجية مع مجموعة رواد الأعمال «TiE Dubai»، المنظمة الرائدة في دعم رواد الأعمال، وذلك للسنة الخامسة على التوالي. ويهدف الجانبان من خلال هذه الشراكة إلى مواصلة تقديم الدعم لمجتمع المشاريع والشركات الناشئة، إلى جانب توفير قيمة أكبر لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة المتنامي بالاعتماد على المنظومة المتكاملة لمجموعة «رواد أعمال TiE Dubai» من شبكات التواصل والبرامج التثقيفية والتوجيهية.

وتعليقاً على الشراكة قال فريد فريدوني، نائب الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، حلول المؤسسات: «يمثل قطاع الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة ركيزة حيوية وداعمة للاقتصاد الإماراتي، الأمر الذي يحتم علينا مواصلة العمل والتنسيق لتقديم الدعم لهذه الشريحة المهمة والمساهمة في تعزيز نمو عملياتها. وتعكس شراكتنا الإستراتيجية مع مجموعة رواد أعمال TiE Dubai التزامنا المستمر بتقديم مختلف أشكال الدعم لرواد الأعمال والشركات العاملة عبر القطاعات بمختلف أحجامها، مما يساهم في تهيئة المطاف في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدولة وضمان مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة».

ومن جهته، قال زياد مطر، المدير التنفيذي لمنظمة TiE Dubai: «انطلاقاً من موقعنا كمنظمة رائدة في مجال دعم رواد الأعمال، تتيح لنا شراكتنا المميزة مع دو، الشركة الرائدة في مجال خدمات الاتصال، إمكانية الوصول إلى شريحة أوسع من رواد الأعمال والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتقديم الدعم لها لتحقيق المزيد من النجاحات في المستقبل. ونود أن نتوجه بالشكر لشركة دو على ثقتها في قدراتنا وقوة شبكتنا، ونتطلع إلى العمل المستمر مع دو لتحقيق هدفنا المتمثل في تعزيز روح ريادة الأعمال بين الشباب في دولة الإمارات وجميع أنحاء المنطقة.»

على جانب آخر حصدت «دو» جائزة «أفضل مبادرة في مجال بلوك تشين» في حفل توزيع جوائز «سيمليس 2019»، الذي أقيم، مؤخراً، في فندق أرماني بدبي. ونالت الشركة هذا التكريم نظير نجاحها في تطوير أول منصة للبلوك تشين كخدمة (BPaaS) في دولة الإمارات العربية المتحدة والهادفة إلى تقديم الدعم لاستراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية 2021.

وكانت دو قد أطلقت في أكتوبر من العام الماضي منصتها «بلوك تشين كخدمة» بالتعاون مع شركة «كونسينسيس» العالمية بهدف تحسين جودة حياة سكان الإمارات ومرونة عمليات الجهات الحكومية وتعزيز الخدمات المقدمة للمتعاملين. إضافة إلى ذلك، تمثل منصة دو الرائدة ركيزة أساسية للخطط المستقبلية الهادفة إلى نشر هذه التقنية عبر كافة القطاعات في الدولة والاستفادة من مستويات الأمان والكفاءة العالية التي توفرها.

فريد فريدوني و زياد مطر بعد توقيع الاتفاقية

وتعليقاً على الفوز بالجائزة، قال مروان بن دلموك، نائب أول للرئيس لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعمليات المدينة الذكية في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة: «نحن فخورون بحصولنا على هذه الجائزة المرموقة في حفل جوائز «سيمليس 2019»، والتي تمثل دليلاً على جهودنا المبذولة للمساهمة في تحويل رؤية القيادة الرشيدة إلى واقع ملموس. وفي الواقع تساهم تكنولوجيا بلوك تشين بمعالجة العديد من التحديات في مستقبل المدينة الذكية، حيث تلعب دوراً محورياً في تعزيز كفاءة عمليات التوثيق وإدارة الهوية والمدفوعات الرقمية. وتقدر قيمة الوفورات السنوية التي توفرها منصة «بلوك تشين كخدمة» بـ 5.5 مليار درهم إماراتي في مجال معالجة توثيق المستندات وحده، ويكمن هدفنا بالعمل على جعل تقنية بلوك تشين العمود الفقري للتحول الذكي في دبي.»

تُعد منصة «بلوك تشين كخدمة» بنية تحتية سحابية لتقنية بلوك تشين يمكنها توفير شبكات خاصة وفق مستوى عال من التخصيص إلى جانب دعم خوارزميات متعددة ومتوافقة إضافة إلى ميزات أخرى تشمل المراقبة والإدارة وقدرات العقود الذكية وفق أطر عمل متعددة مثل «بلوك تشين إيثيريوم» أو «بلوك تشين هايبرليدجر». وتشمل حالات الاستخدام الجديدة التي طورتها دو عبر منصتها «بلوك تشين كخدمة» حلول توثيق وتصديق المستندات التي تستخدم ما يعرف بـ «قدرات العقد الذكية» التي من شأنها تسهيل وأتمتة عمليات التصديق على أي وثيقة من قبل الجهات الحكومية، إضافة حل التحقق من جودة السلع الفاخرة، والذي يعالج أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها أصحاب وتجار المواد الفاخرة والسلع ذات العلامات التجارية القيمة والفنون الجميلة والمقتنيات الثمينة من خلال ضمان التأكد من جودة المواد التي يشترونها وأنها أصلية وغير مزيفة خاصة في أسواق إعادة البيع. إضافة إلى جانب الحل الجديد الأول من نوعه على مستوى الدولة والذي يركز على تعزيز سلامة المرضى وخدمات الرعاية التي يحصلون عليها من خلال تحسين عمليات التحقق من البيانات والمعلومات ومدى تطابقها.